

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

Securing Integrated Developmental Tourism for the Coastal Area Heritage

هاجر عىاد

جامعة لونىسى على-البلىدة2

eh.aiad@univ-blida2.dz

زكرىاء حرقاس *

جامعة لونىسى على-البلىدة2

h.zakarya@univ-blida2.dz

تارىخ إرسال المقال: 2022/06/26 تاريخ قبول المقال: 2022/08/16 تاريخ نشر المقال: 2022/09/15

الملىص:

تستحوذ الجزائر على مساحات ساحلية ومكانية إقليمية فذة، يقدر خطها الساحلى بأكثر من 1600 كلم، مما أدى إلى بروز مواقع سياحية بارزة ذات جودة بيئية فريدة للتراث الطبيعى والثقافى المتميز ضمن مجالها، القادر على تحقيق التنمية المستدامة فى إطار توظيف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، مع دمج هذه السياسة الرشيدة بالرؤية الاستراتيجية المتكاملة ذات البعد الوطنى السىادى فى تأمين وتطوير وتنمين مجموع المؤهلات والقدرات التى ينتجها المنجم السياحي الوطنى فى إقليم التل، والتى تدعو فى الوقت الراهن إلى الاهتمام الكامل بترويجها وإعادة تأهيل معالم السياحة البيئية فيها، فى ظل تعزيز الروابط التنموية المساهمة فى تحقيق ركائز الاستدامة والجاذبية الإقليمية، الضامنة لتكوين مشهد سياحي قار، تنموي رائد وآمن بيئياً.

الكلمات المفتاحية: الموقع السياحي؛ السياحة التنموية المتكاملة؛ الفضاءات الساحلية؛ البيئة التراثية؛ تهيئة الإقليم؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Algeria possesses a unique coastal and regional space. Its coast line is estimated at more than 1600 Km which led to the emergence of prominent touristic sites with a unique environmental quality for the distinguished natural and cultural heritage within its field. Capable of achieving sustainable development within the framework of employing the national policy to prepare the region and its sustainable development. With the integration of this rational policy with a national sovereign dimension in securing, developing and valuing all qualifications and capabilities produced by the national touristic mine in the hill province, which is currently calling for full attention to its promotion and rehabilitation of eco-tourism features ; in light of strengthening developmental ties that contribute to achieving the pillars of sustainability and regional attractiveness, ensuring the installation of a stable pioneering developmental and environmentally safe touristic scene.

Keywords: Touristic Site; Integrated Developmental Tourism; Coastal Spaces; Heritage Environment; Setting up the Territory; Sustainable Development.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

المشاريع السياحية المندمجة والمتكاملة في المواقع المكيفة والمبرمجة للغرض السياحي، بما ينسجم مع الدعم الوطني للاستثمار في قطاع السياحة البيئية البديلة والمستدامة، ضمن تعزيز ضمانات وآليات كفيلة بحماية البيئة ومشتملاتها في الإقليم.

انطلاقاً مما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هو الدور التنموي الذي تحققه الفضاءات البيئية الساحلية ذات الميزة في إبراز المورد التراثي السياحي الوطني ودمجه بالتنمية المستدامة؟

وللإجابة عن الإشكالية أعلاه، سيتم الاستعانة بمناهج البحث العلمي المواءمة وتوجه الدراسة ذاتها، فاعتمدنا المنهج الوصفي لوصف قيمة التوجه الاستراتيجي نحو تمكين السياحة التنموية المتكاملة من توظيف البعد البيئي والسياحي في حماية وتأمين الموارد التي يوفرها أو ينتجها الفضاء الساحلي الفذ، لاسيما توظيف المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بآليات الحماية والتأمين الرشيد للمواقع السياحية الساحلية عن طريق دمج مخططات التنمية المجالية في استدامة التراث السياحي الساحلي وتنميته الراشدة.

لهذا ارتأينا تقسيم دراستنا هاته إلى محورين أساسيين، خصصنا أولهما للبحث في الإطار المفاهيمي للسياحة التنموية المتكاملة في البيئة الساحلية، وثانيهما ارتأينا تخصيصه لتبيان أثر مخططات التنمية المجالية في استدامة التراث السياحي الساحلي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة التنموية المتكاملة في البيئة الساحلية

تعدّ السياحة البيئية الساحلية متكاملة نوعاً من أنواع المنتوجات التراثية التي توفرها السياحة البحرية والبرمائية والبرية الطبيعية الفريدة والخلابة، بالنظر لما تقدمه مواقع الاستقطاب والجذب السياحي من مناظر ساحلية من العمق البحري إلى العمق البري على مستوى الإقليم الساحلي كاملاك وطنية عمومية بحرية وثروة من المحميات الطبيعية الغابية البيئية، والمناطق الرطبة، المدرجة ضمن مشتملات السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي كمفهوم (المطلب الأول)، ومتصلة بالسياسة البيئية الساحلية كدافع لتكريس وضمان حيوية المناطق السياحية في الساحل الجزائري (المطلب الثاني)، بما يتماشى والرؤية الإقليمية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

المطلب الأول: التعريف بالسياحة التنموية المتكاملة الساحلية في إطار التنمية المستدامة

تعرف السياحة البيئية بشكل عام، على أنها نوع من أنواع النشاط السياحي الذي يأخذ من الرحلات التعريفية وجهة له، بالحفاظ على البيئة وتمكين السكان المحليين من تطوير وترقية وسائل الترويج لنشاطهم الاقتصادي المعبر عن خصوصيتهم الثقافية والعرفية، وتفعيل النشاط الحضاري

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

والتاريخي، الحرفي والصناعي في منطقة الموقع السياحي⁽¹⁾، وتوجيه المنتج السياحي نحو التنمية الاقتصادية لسياحة بيئية زاخرة بالموارد.

ويمكن بذلك ضبط تعريف خاص بالسياحة التنموية المتكاملة الساحلية على أنها «رقعة من المجال الإقليمي للدولة الساحلية تتوفر على مؤهلات تراثية طبيعية وثقافية، تعرضها عن طريق سكانها المحليين للسياح الوافدين للمنطقة و/أو الموقع السياحي الساحلي، بهدف الترويج والتسويق للمنتج الأخضر عبر وسائل وآليات ضابطة صديقة للبيئة المستدامة في إطار تعزيز روابط الحكم الراشد والحكمة البيئية في تقدير المناطق ذات الميزة والتباين التراثي».

من خلال التعريف أعلاه يمكن استخلاص مميزات السياحة التنموية المتكاملة في منطقة الساحل على أنها تزوج عدة بيئات متظافرة ومتكاملة للبنية التحتية للسياحة الساحلية، والمتمثلة في البيئة الطبيعية والاصطناعية كمصدر للموقع السياحي في المناطق الساحلية، سيما البيئة الجمالية الابداعية والاقتصادية للموقع السياحي في المناطق الساحلية، والتي تشكل جواذب فذة للمشاريع التنموية الرائدة في المجال الحيوي.

الفرع الأول: البيئة الطبيعية والاصطناعية كمصدر للموقع السياحي في المناطق الساحلية التنموية

توفر المجالات الطبيعية والاصطناعية مواردًا لا يستهان بها في مجال تعزيز المشهد السياحي في المناطق الساحلية، باعتبارها مصدرًا رئيسيًا للمواقع السياحية الساحلية، فهي ميزة تبرز كلما كانت تدابير التنمية المستدامة مكرسة في إطار المشاريع المنسجمة وخصوصية هذه المجالات الحيوية.

أولاً: البيئة التراثية الطبيعية

تبرز مؤهلات الموقع السياحي بالنظر إلى مشتملاته الطبيعية الفريدة والنادرة، كمنطقة جذب طبيعية متكاملة ومندمجة مع الفضاء المجالي الخصب لها، دون المساس بطابعها وجوهرها، و/أو تغيير وجهة هذه المناطق السياحية الساحلية إلى مراكز صناعية وسكنية تشوه البنية القاعدية للساحل الطبيعي، وتفتك بثروته وتنهش أراضيها، حيث تشكل البيئة الطبيعية مصدرًا هامًا للمورد السياحي الساحلي بما توفره من مناظر تراثية في غاية القيمة الايكولوجية، والتي تدمج في كثير من الأحيان بالبيئة الاصطناعية التي تدعم الجاذبية السياحية وتبرز الفرص التنموية في المناطق الساحلية.

ثانياً: البيئة التراثية الاصطناعية

تعدّ المناظر الثقافية والتاريخية من أهم الممتلكات الجاذبة للسياح، وعنصراً هاماً للجذب السياحي، لما تعرضه من تراث منسجم مع البيئة البحرية والساحلية على مستوى الإقليم مكونة مشهداً تراثياً خلاباً ومنظراً متحفياً، ومواقع حضارية ثمينة وأصيلة، كالمعالم التاريخية، المواقع الأثرية

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

والمجموعات الحضرية أو الريفية⁽²⁾، المتصلة بالمجال الساحلى والموضوعة أو المعروضة كمنتوج سياحى ممتاز للسائح المستهلك، سواءً كمتلكات ثقافية عقارية أو منقولة أو غير المادية المكونة للطابع المحلى، للبيئة الساحلية الاصطناعية التراثية⁽³⁾.

الفرع الثانى: البيئة الجمالية الابداعية والاقتصادية للموقع السياحى فى المناطق الساحلية التنموية

يمثل المنظر الجمالى المتميز مشهداً يعبر عن مدى استقرار التكوينات الطبيعية فى بيئاتها الأصلية، بما يبرز الجودة البيئية ويخلق الجاذبية، حيث المشهد السياحى الرونقى للبيئة التراثية السياحية الساحلية يمكن من استقطاب مشاريع اقتصادية تعزز التنمية الجيدة للمورث السياحى، وتحقق فى الآن نفسه تحديات ورهانات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

أولاً: البيئة الجمالية الإبداعية للموقع السياحى التراثى

تلعب الجودة البيئية فى مناطق الجذب السياحى داخل الفضاء الساحلى أهمية كبيرة فى إبراز الطابع الجمالى الطبيعى والفنى الثقافى الإبداعى، والترويج والتسويق النموذجى للمنتوج السياحى فى المناطق البحرية والساحلية، حيث التهيئة والتنمية السياحية كفيلة بترسيخ المبادئ العامة والركائز الأساسية للتنمية المستدامة، مفعلة فى السياق ذاته المجال الحيوى الممتاز للبيئة السياحية فى رحم الفضاءات الساحلية بشقيها البحرى والبرى.

ثانياً: البيئة الاقتصادية الاستثمارية للموقع السياحى التراثى

عرف المنجم السياحى تطوراً ملحوظاً فى السنوات الأخيرة، نتيجة إعلان الرغبة السياسية الواضحة فى مختلف القوانين التى تكرر دوافع ومبادئ الاستدامة الرامية إلى تهيئة الإقليم وتجانسه الفضائى من حيث العدالة التنموية فى الانصاف والجاذبية، دون إهمال للقطاع السياحى الذى أصبح المخرج الوحيد لحماية البيئة كموائل مغذية للاقتصاد الوطنى بمشاريع سياحية فى أقطاب سياحية للامتياز فى الفضاءات الساحلية/الداخلية الشمالية، وهى⁽⁴⁾:

1- القطب السياحى للامتياز شمال شرق (POT. N.E):

يضم كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة، حيث يشكل هذا القطب فضاءً بحرياً يتميز بأكثر من 300 كلم² من الشاطئ، و874.000 هكتار من الغابات، نقطة الارتكاز وقاطرة للتنمية السياحية على المستوى الجهوى ذات الهيمنة الاستجمامية، كما يحتوى على قدرات كبيرة لتنمية السياحة البيئية الغابية والجبلية، بالنظر لموقعه الجغرافى، يمكن ارتقاء هذا القطب إلى مصاف البوابة الثانية للوافدين بعد بوابة الجزائر، حيث عرف القطب السياحى للامتياز شمال شرق عدة مشاريع فى إطار برامج التنمية الخاصة بذات القطب.

2- القطب السياحي للامتياز شمال وسط (POT. N.C):

يتشكل القطب السياحي للامتياز شمال وسط من 10 ولايات وهي الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية، ويتربع هذا القطب على مساحة إقليمية تقدر بـ 33.877 كلم²، وتلعب فيه العاصمة الجزائرية دوراً محورياً في السياسة والاقتصاد، كما يتوفر القطب فيها على هياكل قاعدية متطورة، تضم تجهيزات استثنائية ذات مستوى وطني ودولي، خدمات متنوعة، أقطاب للأنشطة والصناعات، قدرات تشجع بروز أنشطة مكثفة، والتي يمكن اعتبارها ضمن القدرات الكامنة السياحية والتراثية التي يتمتع بها القطب طبيعياً وثقافياً كمواقع جذب فريدة ومتاخمة، حيث عرف القطب السياحي للامتياز شمال وسط عدة مشاريع في إطار برامج التنمية المتعلقة به.

3- القطب السياحي للامتياز شمال غرب (POT. N.O):

يضم قطب الامتياز السياحي شمال غرب كل من مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان، حيث تبلغ مساحته 35.000 كلم² ومن بين أهم الأقطاب المعول عليها لتكون وجهة مهمة ومفضلة في الخريطة السياحية للبلاد وأداء دور كبير في ترقية وجهة "الجزائر"، لما يتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وقدرات سياحية إنمائية واستثنائية، ويتميز أكثر فأكثر بساحله الخلاب، وبالجمال الباهر والإطار الساحر الذي تعرضه الطبيعة للزائر من خلال المناظر التي تتراوح وجماليات الفضاءات الأخرى كالتضاريس الجبلية والأودية والمسطحات المائية الكبيرة، السهول والغابات، كما عرف القطب عدة مشاريع تنموية خاصة بالتنمية والتهيئة السياحية في إطار برامج التنمية.

المطلب الثاني: دوافع تفعيل السياحة التنموية المتكاملة في المناطق الساحلية التراثية

تمثل دوافع تفعيل السياحة التنموية المتكاملة في المناطق الساحلية التراثية، أهم أبعاد التنمية التقديرية للموائل والمؤهلات التي يحتويها المجال الحيوي الساحلي، في ضمان التنمية الشاملة مع تثمين مواقع التراث الطبيعي والثقافي السياحيين في النظام البيئي الساحلي المنتج، والذي يسمح بتأهيل وتنمية السياحة البيئية المتكاملة في المناطق الساحلية، مع تثمين مواقع التراث الطبيعي والثقافي السياحيين في النظام البيئي الساحلي التنموي.

الفرع الأول: تأهيل وتنمية السياحة البيئية المتكاملة في المناطق الساحلية

إن تأهيل البيئة الساحلية الحاضنة للمورد السياحي يعني جعلها مستعدة لاستقبال المشاريع السياحية التنموية ذات الأهمية الوطنية، في سياقات الاستدامة وتوجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

الوطني، حيث التنمية السياحية لا تجد لها ارتكازاً أو رافعاً إلا إذا أهلت هذه المجالات ودمجت في إطار الحماية المنتجة والتأمين المتواصل، الذي يؤدي إلى إنتاج مواقع سياحية رائدة تنهض بالإقليم، وتحقق في الآن نفسه أمناً بيئياً للتنوع الحيوي الساحلي.

أولاً: حماية البيئة كأسلوب للنهوض بالسياحة البيئية المتكاملة في المناطق الساحلية

تعتمد السياحة البيئية الساحلية على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية كمقوم جذب أساسي للنشاط السياحي، بحيث يتم ذلك في نطاق حماية البيئة الطبيعية والحضرية، بالنظر لكون السياحة البيئية أصبحت بديلاً للسياحة الكلاسيكية أو النمطية المعتادة⁽⁵⁾، ومن الطبيعي الحفاظ على حياة الكائنات الحية في محيطها الحيوي يعزز النظام البيئي ويقدر قيمته في الفضاءات الساحلية الموجهة نحو العرض السياحي، وإدماج فكرة حماية البيئة وتحقيق جودتها داخل أطرها الحية البحرية والساحلية كخطوة فعالة لإبراز مشهد سياحي رونقي طبيعي وجذاب لإقليم الساحل ولمناطق ذات الخصوصية والتباين بتهيئتها السياحية⁽⁶⁾ عن طريق دمج الأنشطة السياحية المرخص لها في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.

كما تسمح الحماية المنتجة للمورد وضمان نمائه في دعم التنمية على أصعدة مختلفة، بما فيها تمكين السياحة البيئية من فرض نفسها عن طريق برامج وأنشطة ومشاريع رائدة ذات طابع بيئي بحت، توفر المحافظة الجيدة للمورد في إطار السياسة الراشدة التي تتخذها الدولة ومؤسساتها الفاعلة في تحقيق اقتصاد متجدد ومنتج بيئياً واقتصادياً، يعطي للبيئة الساحلية جاذبية مكانية للسياحة، وبالالتخاذ التدابير الآتية:

1. **التحديد المتكامل للمبادئ المتصلة بنهضة الإقليم الوطني بيئياً، والمناطق الساحلية على وجه التحديد، بما فيها تحسين الفضاءات البحرية والساحلية منظرية، مع وضع آليات للتأهب تكافح كل أشكال التلوث المشوه للمجالات الحيوية ذات الطابع البيئي السياحي.**
2. **الترقية الذكية المدمجة بأساليب الاستعمال والاستغلال الرشيد للموارد التي ينتجها الساحل الطبيعي سواء من عمقه البحري أو البرمائي أو البري، عن طريق ادخال أدوات رقمية تسهم في تطوير المجالات الطبيعية التراثية الساحلية المنتجة للمورد.**
3. **الحرص إدراج مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي للموارد التي تتوفر عليها الساحل باعتباره فضاء منتجاً للموارد البيئية السياحية عند القيام بأي نشاط سياحي في الموقع.**

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

4. التخطيط التنموي للأنشطة البيئية ذات الطابع السياحي في المناطق الساحلية، مع توفير نظام متكامل لتقييم الآثار البيئية الناجمة عن تفعيل البرامج الوطنية والمشاريع ذات القيمة المرتبطة بالمجال السياحي التنموي.

ثانيا: تحقيق الأمن البيئي للتنوع الحيوي التنموي في المناطق الساحلية

الأمن البيئي هو حماية البيئة والموارد الطبيعية من النضوب والانقراض والنقص الناجم من المخاطر والملوثات، والجرائم المتعمدة التي ترتكب في حق تنمية المصادر والموارد الطبيعية والإخلال بالتوازن البيئي⁽⁷⁾، في إطار دمج التنمية المستدامة وترقية كل بيئة حاضنة للمورد، لاسيما تلك التي يسمح مجالها باستعمالها واستغلالها المستمر بالتوافق مع ديمومة الموارد الطبيعية والسلامة الجيدة للبيئة، دون أي افقار أو فقدان أو عدم للتوازن.

وتشهد البيئات الساحلية التي تعيش فيها الكائنات البحرية والبرية منها تغييراً سريعاً نتيجة التنمية الساحلية الحضرية المنحصرة في إقامة موانئ مع جرف طرق عميقة للسفن، أو قد تكون في أنشطة الصرف أو الاستصلاح الخاصة بالمنتجات الساحلية أو بناء خطوط حماية ساحلية صلبة⁽⁸⁾، وغيرها من الأنشطة التي تمس بخصوصية البيئة البحرية والساحلية في إقليم التل، مما يستعدي التدخل المباشر للحد من ظاهرة التلوث المناهضة للسياحة الراشدة، حيث يؤثر هذا العامل في تشويه مشتملات الساحل الفريدة وتغيير طابعها المادي أو الحيوي مما يتطلب وجود أمن بيئي يحمي ويفعل المنظومة البيئية السياحية الحيوية في الفضاءات الساحلية كمنتجات طبيعية وثقافية تراثية.

لأجل ذلك بات مهماً إعادة ترتيب المشاريع التنموية ذات الصلة بالسياحة أو بقطاعات أخرى، بغية توفير حماية مستدامة للبيئة الساحلية في ظل توجيهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

الفرع الثاني: تثمين مواقع التراث الطبيعي والثقافي السياحيين في النظام البيئي الساحلي التنموي

يعتبر النشاط السياحي من أهم الأنشطة الإيجابية في تحقيق التنمية الاقتصادية لكافة المجتمعات والدول، وذلك من خلال ما يحققه من مردودية استثمارية، كون النشاط السياحي أضحى مصدراً بيئياً من مصادر الدخل القومي⁽⁹⁾، حيث المحافظة على الأوساط والمناظر الطبيعية التراثية، والثقافية التاريخية⁽¹⁰⁾ أمر يتطلب حماية بيئية كفيلة بترقية هذه المواقع السياحية⁽¹¹⁾ وتثمين وجودها الفضائي واستغلالها على نحو مستدام، بالتركيز على:

أولاً: تثمين مواقع التراث الطبيعي لضبط الجودة البيئية وترقيتها في الموقع الحاضن

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

تجسد المناطق الشاطئية البحرية تراثاً طبيعياً منسجماً مع باقى التكوينات الطبيعية الأخرى فى مجال مشترك وموحد، حيث الحماية لا تتطلب تعطيل مهام هذه الفضاءات البحرية وتطويرها كمحميات دون عرضها كمنتجات طبيعية فريدة للجمهور، خاصة إذا ما كانت مؤهلة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ قصد استفادة المصطافين منها بالسباحة والاستجمام والخدمات المرتبطة بها، مع توفير شروط تنموية منسجمة ومتوازنة تستجيب لحاجات المستهلكين لهذه المناطق من حيث صيغ النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة شمولاً إلى تحسين خدمات إقامة المصطافين، وتحديد نظام تسليية مدمج ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية⁽¹²⁾.

قصد تشجيع تنمية وحماية مناطق التوسع والمواقع السياحية تعدُّ الدولة استراتيجيات وبرامج من شأنها إحداث آثار إيجابية على الاقتصاد الوطنى⁽¹³⁾، بما فى ذلك ضبط معيار الجودة البيئية فى المناطق السياحية الساحلية.

ثانياً: تثمين مواقع التراث الثقافى لترقية المنتج السياحي الحضارى ودمجه بالتنمية

يعد تراثاً ثقافياً للأمة جميع الممتلكات الثقافية العقارية، والعقارات بالتخصيص والمنقولة الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفى داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك فى الطبقات الجوفية للمياه الداخلية والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا، كما يضم التراث الثقافى الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وابداعات الأفراد والجماعات عبر العصور، والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة⁽¹⁴⁾.

إن دمج التراث الثقافى فى التنمية الاقتصادية للسياحة كمنتج معروض للجمهور هو أحد أهم مراكز جذب السياح للمواقع الأثرية وتثمين ما تقدمه من تراثيات حضارية عريقة تطل على البحر الأبيض المتوسط، أو تلك التى قد توجد فى العمق البرى من إقليم التل.

المبحث الثانى: أثر مخططات التنمية المجالية فى استدامة التراث السياحي الساحلى

تلعب مخططات التنمية المجالية والتي يقصد بها كل الأدوات المبرمجة لتنظيم مجال معين وفقاً لمتطلبات الاستدامة والتنمية الشاملة، أهمية كبيرة فى توفير الحماية والتثمين الضروريين لتأهيل وترقية المجالات الترابية الخاصة و/أو المناطق الحساسة ذات الميزة والتباين، والتي تعاني من الهشاشة والتهديدات الكثيرة الناجمة عن سوء الاستغلال والاستعمال الطائش واللواعى للموارد الطبيعية فى الإقليم الوطنى، حيث أن لسياسة تهيئة الإقليم الوطنى دور فى توظيف أبعاد التنمية المستدامة ضمن تثمين

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

قطاع السياحة البيئية (المطلب الأول)، بتوافق مخططات التنمية البيئية ذات الصلة بالسياحة البيئية (المطلب الثانى) وسيناريوهات المخطط الوطنى لتهيئة الإقليم.

المطلب الأول: السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم ودورها فى ترقية السياحة التنموية المتكاملة الساحلية
تم استحداث السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة من أجل إعادة الاعتبار للأقاليم الثلاث، وفرض هيكلة جديدة لها، بما فيها نقل التنمية الشاملة للمناطق الداخلية للإقليم، وترتيب الفضاءات الساحلية بصورة تتماشى تنموياً مع هذه السياسة الرشيدة، التى تستمد ماهيتها من الحكم الراشد والحوكمة، إذ يلعب المخطط الوطنى لتهيئة الإقليم ركيزة لتطوير البنى القاعدية لسياحة ساحلية تنموية، بالموازاة مع تدخل الهيئات المكلفة بتهيئة المناطق الحساسة وتأهيل السياحة الساحلية التنموية، باعتبارها مورداً حظى بعناية واضحة فى ظل هذه السياسة الرائدة.

الفرع الأول: المخطط الوطنى لتهيئة الإقليم ركيزة لتطوير البنى القاعدية لسياحة ساحلية التنموية

إن المخطط الوطنى لتهيئة الإقليم فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمى، حيث يبين هذا المخطط كأداة مجالية اعتماد الدولة الصريح والمباشر فى إطار التنمية المستدامة لحماية وتأمين كل ما له قيمة إقليمية تنموية على مستوى تحقيق التوازن والانصاف، والجاذبية لكافة التراب الوطنى وفى جميع مشتملاته⁽¹⁵⁾، ضمن نظام بيئى نوعى ومتمن، حيث السياحة المنظرية البيئية باتت أمراً ملحاً فى ترقية وتأهيل الفضاءات التى تحتوى على مواقع سياحية إنتاجية موجهة نحو التهيئة المجالية فى إطار استدامة الموارد الطبيعية الحيوية كبنى قاعدية للنهوض بالصناعة السياحية الساحلية والبحرية فى إقليم التل. وتستجيب حماية وتأمين أوساط الفضاء الوطنى لاعتبارات اقتصادية برغماتية أكثر منها إلى ضرورة ضمان حياة نوعية للسكان الحاليين والمستقبليين، ولتراث طبيعى لا يعوض⁽¹⁶⁾.

اعتبر ذات المخطط الأقطاب السياحية للامتياز والموجهة أساساً إلى التهيئة السياحية عبر فضاءات شمالية مختلفة من إقليم التل، والتى يؤمل أن تكون "واجهات رمزية" لوجهة الجزائر الجديدة: وجهة سياحية مستدامة، تنافسية، متجددة، أصيلة ونوعية، حيث يتشكل إقليم التل من ثلاث أقطاب سياحية للامتياز (VTE) وكل قطب من هذه الأقطاب يشكل مكوناً مهماً وفقاً لقدراته ولجاذبيته الإقليمية، بتنويع النشاط الاقتصادى والسهر على استغلال أكثر عقلانية وحكمة للموارد، ووضع حد لبعض أشكال الاستغلال غير المستدامة، مع تشجيع تنمية المؤسسات الصغيرة على أساس تأمين الموارد الخاصة بالوسط الطبيعى والمهارات المحلية⁽¹⁷⁾.

الفرع الثانى: دور الهيئات المكلفة بتهيئة المناطق الحساسة وتأهيل السياحة الساحلية التنموية

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

تعلم كل من المحافظة الوطنية للساحل، والمجلس الوطنى للجبل، ومجلس التنسيق الشاطئى، والمرصد الوطنى للإقليم، والوكالة الوطنية لتنمية السياحة، دوراً مهماً فى مجال المساهمة فى تهيئة المناطق الحساسة وتأهيل السياحة التنموية فى إقليم التل، خاصة بتبنى أسلوب الإدارة المتكاملة الذى من شأنه فرض رؤية متوازنة تخص التنمية السياحية المستدامة، وتسمح بالمحافظة على الطبيعة الساحلية واستثمار مواردها فى سياق السياحة البيئية الذكية، ومحددات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

أولاً: المحافظة الوطنية للساحل

المحافظة الوطنية للساحل هي مؤسسة عمومية ذات طابع إدارى، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالى، وتوضع فى تسييرها تحت وصاية الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، حيث تسهر هذه المؤسسة على صون وتأمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الايكولوجية الخاصة بها، مع تنفيذ جل التدابير الرامية إلى حماية الساحل والمناطق الساحلية، بالإضافة إلى أشغال الصيانة والترميم الموجهة لإعادة تأهيل الفضاءات البرية والبحرية الفضة أو الضرورية لتأمين استدامة الموارد الطبيعية فى المنطقة⁽¹⁸⁾، وخاصة تلك التى أدرجت كمواقع مفتوحة للسياحة البيئية البحرية والساحلية الإنتاجية وتأمين جودة المياه والمناطق الرطبة المندمجة وخصوصية الساحل وتكويناته.

ثانياً: المجلس الوطنى للجبل

المناطق الجبلية هي كل الفضاءات المشكلة من سلاسل و/أو من كتل جبلية والتي تتميز بخصائص جغرافية كالتضاريس والعلو والانحدار، وكذا كل الفضاءات المجاورة لها، والتي لها علاقة بالاقتصاد وب عوامل تهيئة الإقليم، وبأنظمة البيئية للفضاء الجبلى المقصود والتي تعد بدورها مناطق جبلية⁽¹⁹⁾، حيث كلف المجلس الوطنى للجبل والذي يحتوى ضمن تشكيلته قطاعات حيوية⁽²⁰⁾، ويضطلع على وجه الخصوص بتحديد الأنشطة الكفيلة بحماية وترقية وتهيئة مختلف المناطق والكتل الجبلية، مع تسهيل عملية التنسيق بين مختلف الأنشطة المبرمجة على مستوى الكتل الجبلية، والتحسيس بأهمية المناطق الجبلية وضرورة حمايتها وترقيتها فى إطار التنمية المستدامة⁽²¹⁾ للتراث الطبيعى والثقافى الموجود على الفضاءات الجبلية المتصلة بالمجال البحرى من الساحل أو المفصولة عنه وتعد مكوناً مهماً ضمن مشتملات المناطق الساحلية البرية من العمق، والتي تحتوى على مواقع سياحية هامة.

ثالثاً: مجلس التنسيق الشاطئى

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلي

مجلس التنسيق الشاطئي هو عبارة عن هيئة تابعة لكل ولاية ساحلية و/أو شاطئية يترأسها الوالي رفقة ممثلي عدة مديريات ولائية في مجالات مختلفة، حيث يهدف هذا المجلس إلى تهيئة مجموعة من الوسائل المطلوبة لحماية المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة لمخاطر بيئية خاصة⁽²²⁾، والتي تكون بالدرجة الأولى نتيجة الاستعمال والاستغلال المكثف للمجال الساحلي مما يجعله حساساً ومعطوباً أو هشاً، وفاقداً لمميزاته الطبيعية الفريدة والجذابة.

رابعاً: المرصد الوطني للإقليم

المرصد الوطني للإقليم هو أداة لا غنى عنها لمتابعة تطور الفضاءات من جهة، ولتحديد وتطبيق وتقييم السياسات العمومية والإقليمية من جهة أخرى، حيث يشكل عدّة لجمع المعلومة الإقليمية الصادرة عن الفاعلين، الشركاء العموميين أو الخواص، ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادية والاجتماعية، وأداة تعميم تسمح بتقاسم معرفة الإقليم والرهانات السياسية العمومية، ويقوم المرصد بالمهام الموكلة له⁽²³⁾، والتي تمكنه من فرض هيكلة جادة ومنتزعة للإقليم.

خامساً: الوكالة الوطنية لتنمية السياحة

الوكالة الوطنية لتنمية السياحة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع في علاقتها مع الدولة للقواعد المطبقة على الإدارة، وتعد تاجرة مع الغير، حيث تهدف الوكالة إلى المهام المخولة لها قانوناً بتنشيط وترقية وتأطير النشاطات السياحية في إطار السياسة الوطنية لتطوير السياحة والتهيئة العمرانية، بما في ذلك حماية مناطق التوسع السياحي والحفاظ عليها، اقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية وملحقاتها، كما تساهم الوكالة في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي وحول منابع المياه المعدنية سواء في الجزائر أو في الخارج⁽²⁴⁾.

المطلب الثاني: مخططات التنمية البيئية ذات الصلة بالقطاع السياحي التنموي

تشكل مخططات التنمية البيئية ذات الصلة بالقطاع السياحي التنموي أدوات مجالية تسمح بإعادة هيكلة جادة ومنتزعة للإقليم الوطني ككل، وإقليم التل على وجه التحديد، لما يعانيه من استنزاف للموارد على اختلاف أنواعها وتركيباتها وبيئاتها، حيث يوفر التخطيط البيئي تصوراً منطقياً لواقع البيئة الساحلية المدمجة تراثياً بالطبيعة الايكولوجية والتراث الثقافي، مع اسهامه في دعم الادارة الرشيدة للموقع السياحي التابع فضائياً للساحل، إلى جانب التخطيط الحضري وإدارة مواقع التراث العمراني السياحي الذي يوفر الترتيبات الجيدة لشغل الفضاءات التي أهلّت لتكون مواقعاً سياحية أو برمجت

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

كمواقع للتوسع في مجال السياحة البيئية، بالتوافق مع التخطيط السياحي باعتباره نهجاً متكاملًا وتنمية مجالية منصفة للإقليم.

الفرع الأول: التخطيط البيئي وإدارة الموقع الساحلي

يُعد فضاءً طبيعيًا كل إقليم أو جزء من إقليم يتميز بخصائصه البيئية، ويشتمل بصفة خاصة على المعالم الطبيعية والمناظر والمواقع⁽²⁵⁾، لاسيما حماية المياه البحرية الخاضعة للقضاء الجزائري، من كل أنواع الصب أو الغمر أو الترميد للمواد من شأنها الإضرار بالصحة العمومية والأنظمة البيئية، وعرقلة الأنشطة البحرية بما في ذلك الملاحة والتربية المائية والصيد البحري، أو إفساد نوعية المياه البحرية من حيث استعمالها، والتقليل من القيمة الترفيهية والجمالية للبحر والمناطق الساحلية شمولاً، والمساس بقدرتها وجودتها السياحية⁽²⁶⁾، والقدرة البيئية على شغل الأراضي الساحلية⁽²⁷⁾ على نحو يعزز النظم الايكولوجية، ويضمن وجود مواردها و/أو موائها ذات الميزة والنضارة.

إن التخطيط البيئي الاستراتيجي الموجه لحماية وتأمين المناطق الساحلية والبحرية عبر تخطيط الموقع البحري والبري المكاني يضمن استعمال واستغلال الأراضي المتصلة بالنوع الساحلي وترشيدها، في إطار التنمية الرشيدة والمستدامة والإدارة البيئية التشاركية الفعالة، التي تمنع التعدي التقليدي على الأراضي ذات الطابع الانتاجي بما فيها الزراعية والغابوية أو المحميات حسب غرضها وتوجهاتها وأدائها في المجال الساحلي، والتي يمكن اعتبارها مشهداً طبيعياً مندمجاً والمساحات البحرية المنظرية الايكولوجية.

الفرع الثاني: التخطيط الحضري وإدارة مواقع التراث العمراني السياحي

يعتبر التخطيط الحضري/العمراني أداة مجالية و/أو فضائية تضبط كفاءات توجيه وشغل الأراضي العامرة والقابلة للتعمير في إطار أدوات التهيئة والتعمير المبرمجة للغرض ذاته، غير أن أسلوب التخطيط العمراني المجالي كمصطلح لم يتبناه بعد المشرع في القوانين المنظمة للعمران بشكل عام، وإنما لازال تركيزه محدوداً على الأطر التنظيمية والمخططات الحضرية (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي) دون أن يراعي التقدم والتطور الذي طرأ على البنية العمرانية الذكية للبناء في العالم، بالرغم من المشاكل الحضرية التي تعاني منها المدن الساحلية باعتبارها جزء لا يتجزأ من المشهد العام الجمالي للعمران السياحي، إلا أنها تبرز إلى حد ما طابعاً سياحياً متصلاً بالمواقع البيئية البحرية والساحلية، إلى جانب فقدان العديد من المساحات الخضراء للجودة والتهيئة الحداثكية يؤثر على بروز المنظر الكامل للتهيئة السياحية والتنظيم العمراني الجيد.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

كما تلعب المدن السياحية الخضراء دوراً كبيراً في تعزيز روابط السياحة كديناميكية لتطوير العرض السياحي بدمج النسيج الحضري وترقيته على نحو يضمن الانتاج والمردودية البيئية والاقتصادية المتلازمة والتخطيط البرامجي للتنمية الشاملة على الصعيد الفضائي للإقليم، حيث الادارة الجديدة للنشاط السياحي تتخذ من شكل المدن جزءاً مهماً في مزج الصورة التكميلية والحديثة في إنتاج عمران سياحي ممتاز وذو جودة جمالية مهياً ومنسجم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية، والحفاظ على طابعه المميز⁽²⁸⁾ في التخطيط الحضري المستدام.

الفرع الثالث: التخطيط السياحي نهج متكامل وتنمية مجالية منصفة

لا يمكن صناعة سياحة محلية متكاملة ومندمجة مع السياسات والتحديات الاستراتيجية للتخطيط السياحي المجالى القائم على أساس حماية البيئة في إطار تنميتها الاقتصادية الموردية، والمتصل بالدرجة الأولى بمخططات التنمية البيئية، بالتوافق والتخطيط البيئي والحضري المكرس ضمن أدوات التهيئة المجالية للإقليم الوطني، حيث يؤدي التخطيط السياحي للمناطق الساحلية كبيئة مصنفة الموقع إلى إنتاج مناطق التوسع السياحي ومواقع عرض المنتج التراثي السياحي ضمن مؤهلات الفضاءات الساحلية والبحرية في إقليم التل.

يتفق معظم المتخصصين في مجال التنمية الشاملة على أنه يجب إدراج السياحة في خطط واستراتيجيات النمو والسياسات الحكومية، حيث يساعد هذا النهج على التقليل إلى حد أدنى من الصراعات المحتملة بين استخدامات الأراضي الجاذبة للتوسع السياحي ومتطلبات التنمية الاقتصادية⁽²⁹⁾، بما فيها الحماية وتنمين الموارد الطبيعية الانتاجية على نحو يعزز النظام البيئي في المناطق الساحلية والبحرية، ويعرض منتجها السياحي كاستثمار راشد مستدام للتراث الطبيعي والثقافي المنظري.

إن الإنصاف في استعمال واستغلال المجال الساحلي في السياحة في إطار التنمية المجالية المستدامة للفضاءات البيولوجية والايكولوجية على حد سواء، يعني قدرة التخطيط السياحي الاستراتيجي على تحقيق التكامل الوظيفي بين الطلب والعرض السياحي والتنمية البيئية الكفيلة بحماية التنمية الطبيعية عبر مراحل تطور السياحة البيئية التنموية وتنمينها، حيث يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم⁽³⁰⁾، ورافع هام من روافع التنمية السياحية الساحلية التنموية.

الخاتمة:

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي

إن الحماية المستديمة والتأمين الحكيم للثروة الطبيعية في المجال الساحلي لا تكون ناجعة إلا إذا نظمت وفقاً لأطر تشريعية وإدارية تنظيمية متوافقة بالدرجة الأولى مع الاتفاقيات المبرمة في المجال الإقليمي والدولي لحماية البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، وعدم المساس بجوهرها وأداءها الطبيعيين، مستوحية قواعدها الوطنية في تقدير مؤهلات الفضاءات الساحلية والبحرية الحية من السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم الوطني.

إلا أن المتأمل في وضعية التراث الطبيعي والثقافي الذي يحتضنه المجال الساحلي عبر مختلف أوساطه البيئية المتباينة إيكولوجياً، يلحظ مدى نقص الاهتمام بالجودة البيئية للمواقع التي تشكل مشتملاً طبيعياً سياحياً، سيما التراث الثقافي الذي يعد أهم إرث مندمج بخصوصية المنطقة وأصالتها التاريخية والحضارية والعرفية، حيث مست المجالات الساحلية البيئية ذات الطابع السياحي البارز عدة ارهاصات ساهمت في تعطيل دورها التنموي، وشوهت في كثير من الأحيان طابعها الجمالي بفعل الاستعمال والاستغلال الطائش للمواقع السياحية، والذي يخص التلوث البيئي على مختلف أنماطه والمساس بالقيمة الاحيائية للأوساط الحية، وكذا الاستنزاف المستمر للمورد دون تقدير استدامته ونمائه، أو بسبب الحماية الصارمة المعطلة لمنافع البيئة التراثية المنتجة في مجال السياحة والبيئة على حد سواء.

كما يشكل تأمين السياحة التنموية المتكاملة في استراتيجية الإدارة والتسيير، التأطير والبرمجة التي ترتب لهذا التوجه المهم في التنمية المستدامة رؤية مندمجة مع توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، إذ تسمح بتقدير العناية البيئية للمواقع السياحية في الساحل، ومنح تصور ورؤية تمكن صناع القرار وكذا المستثمرين من دعم الجودة البيئية في إطار تهيئة وتنمية سياحية للمشاريع الصديقة للبيئة، والتي تساعد على نشر الوعي السياحي البيئي في الفضاءات الساحلية، خاصة تلك التي تعاني الهشاشة وفقدان الموائل باستمرار، مما يضعف جاذبية الموقع السياحي ويضر بالتكوينات البيئية المكونة لمشهده في مجال السياحة البيئية.

من خلال الدراسة أعلاه لموضوع تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالي الساحلي، توصلنا إلى النتائج والاقتراحات الآتية نجلها في:

أولاً- النتائج:

1. تؤثر السياحة البيئية الساحلية والبحرية في المناطق التالية تأثيراً بليغاً خصوصاً إذا ما وجهت إلى تسويق منتوجها السياحي وعرض خدماته للجمهور المستهلك للبيئة السياحية، حيث الحماية الوطنية للمناطق الحساسة والهشة في الفضاء الساحلي لا تتطلب تعطيلها الكامل، وإنما تسخيرها في التنمية.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

2. التخطيط البيئى والحضرى المندمجين، هما السبيل الأمثل لدعم التخطيط السياحي المستدام بالتوافق والمرجعية القانونية للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، في إطار الحماية الفعالة والواقعية للبيئة ومكوناتها المستغلة في التوسع السياحي كمنجم وطني فذ.
3. تأهيل وترقية المنتج السياحي ضمن النظام البيئي الساحلي ودمجه في التنمية الاقتصادية كتراث موجه نحو تحقيق السياحة البيئية الإنتاجية ذات المردودية البيئية والمالية العالية، كفيل بدعم الاستثمار والمشاريع التنموية الخالصة في الإقليم التلي.
4. توفر الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فرصة وخياراً لجعل المؤسسات المتدخلة، وكذا الهيئات الحامية للتراث السياحي الساحلي أكثر نجاعة في تحقيق تنمية رشيدة ومتكاملة للفضاءات الساحلية المندمجة موردياً بالموروث الطبيعي والثقافي الزاخر.

ثانياً- الاقتراحات:

1. نؤكد على ضرورة تحيين القانون رقم 02-02 المتعلق بحماية الساحل وتهيئته، ليتماشى والمتغيرات الدولية الاقليمية والوطنية المجالية، خاصة في شأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، باعتبار أن الجزائر صادقت على هذه الاتفاقية، وبرمجت استراتيجيتها الوطنية لسنة 2015 في هذا المجال.
2. تأمين وحماية البنية التحتية الكبرى للمناطق البحرية والساحلية دون وجود مخططات كأدوات فضائية للمواقع المتباينة في الساحل سيضعف تحقيق الجودة البيئية والسياحية، خاصة عدم صدور المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل والمخطط التوجيهي للفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية.
3. ضرورة التحكم المثالي في نظام التسويق الإلكتروني الذي يسهم من دون شك في ترقية مجال الإدارة الإلكترونية، وعرض مواقع التراث الطبيعي والثقافي السياحيين في المناطق البحرية والساحلية الزاخرة بمناخ جذاب، وتنوع بيولوجي فريد من قبل الفواعل المساهمة في ترويج هذا المنتج.

الهوامش:

- 1- حميد حميد العزوي، مفاهيم سياحية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 31.
- 2- المادة 8 من القانون رقم 98-04، المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج.ر العدد 44، صادرة في 17 يونيو 1998.
- 3- المادة 3 من القانون رقم 98-04، المرجع نفسه.
- 4- راجع: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب (3): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)، وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، الجزائر 2008، ص ص 6-73.
- 5- محمد صريفي، السياحة والبيئة، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، مصر، 2007، ص 211.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلي

- 6- تتم تهيئة وإنجاز المنشآت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. المادة 12 من القانون رقم 01، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج.ر العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.
- 7- دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا - دراسة حالة دول القرن الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر (بسكر)، السنة الجامعية 2013/2014، ص 27.
- 8- ويل لوكنس، التنوع الحيوي كنز دفين في المحيطات، مجلة بيئة المدن (إدارة المناطق الساحلية)، العدد الرابع عشر- مايو، دبي 2016، 07 ديسمبر 2018، ص 37.
- 9- عصمت عدلي، الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 26.
- 10- الأمر رقم 73-38، المؤرخ في 25 يوليو 1973، المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والمبرمة بباريس في 23 نوفمبر 1972، ج.ر العدد 69، صادرة في 23 غشت 1973.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 16-308، المؤرخ في 28 نوفمبر 2016، المتضمن تحديد مناطق التوسع والمواقع السياحية والتصريح بها وتصنيفها، ج.ر العدد 70، صادرة في 8 ديسمبر 2016.
- 12- المادة 2 من القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فبراير 2003، المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج.ر العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.
- 13- المادة 4 من القانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج.ر العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.
- 14- المادة 2 من القانون رقم 98-04، المرجع السابق.
- 15- القانون رقم 10-02، المؤرخ في 29 يونيو 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ج.ر العدد 61، صادرة في 31 أكتوبر 2010، ص 9.
- 16- القانون رقم 10-02، المرجع نفسه، ص 15.
- 17- القانون رقم 10-02، مرجع سابق، ص 88-101.
- 18- المرسوم التنفيذي رقم 04-113، المؤرخ في 13 أبريل 2004، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، ج.ر العدد 25، صادرة في 21 أبريل 2004.
- 19- المادة 2 من القانون رقم 04-03، المؤرخ في 23 يونيو 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر العدد 41، صادرة في 27 يونيو 2004.
- 20- المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-07، المؤرخ في 9 يناير 2006، المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره، ج.ر العدد 02، صادرة في 15 يناير 2006.
- 21- المادة 12 من القانون رقم 04-03، المرجع السابق.
- 22- المادتين 2 و 4 من المرسوم رقم 06-424، المؤرخ في 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي وسيره، ج.ر العدد 75، صادرة في 26 نوفمبر 2006.
- 23- القانون رقم 10-02، المرجع السابق، ص 107.
- 24- المادتين 1 و 4 من القانون رقم 98-70، المؤرخ في 21 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر العدد 11، صادرة في 1 مارس 1998.
- 25- المادة 4 من القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر العدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلي

26-المادة 52 من القانون رقم 10-03، مرجع سابق.

27- المواد 03، 04، 09، 11، 17، من القانون رقم 02-02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتنميته ج.ر. العدد 10، الصادرة في 12 فبراير 2002.

28- المادة 1 من القانون رقم 03-03، المرجع السابق.

29- John lea, tourism and development in the third world, this edition published in the taylor & francise-library (routledge), new york2006, p65.

30-المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، ص02.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً. النصوص القانونية:

1- الأمر رقم 73-38، المؤرخ في 25 يوليو 1973، المتضمن المصادقة على الاتفاقية الخاصة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والمبرمة بباريس في 23 نوفمبر 1972، ج.ر. العدد 69، صادرة في 23 غشت 1973.

2- القانون رقم 98-04، المؤرخ في 15 يونيو 1998، المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج ر العدد 44، صادرة في 17 يونيو 1998.

3- القانون رقم 98-70، المؤرخ في 21 فبراير 1998، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة وتحديد قانونها الأساسي، ج.ر. العدد 11، صادرة في 1 مارس 1998.

4- القانون رقم 01-20، المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ج.ر. العدد 77، صادرة في 15 ديسمبر 2001.

5- القانون رقم 02-02، المؤرخ في 5 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتنميته ج.ر. العدد 10، الصادرة في 12 فبراير 2002.

6- القانون رقم 03-03، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج.ر. العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.

7- القانون رقم 03-02، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المحدد للقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ، ج.ر. العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.

8- القانون رقم 03-01، المؤرخ في 17 فبراير 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، ج.ر. العدد 11، صادرة في 19 فبراير 2003.

9- القانون رقم 10-03، المؤرخ في 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. العدد 43، صادرة في 20 يوليو 2003.

10- المرسوم التنفيذي رقم 04-113، المؤرخ في 13 أبريل 2004، المتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل وسيرها ومهامها، ج.ر. العدد 25، صادرة في 21 أبريل 2004.

11- القانون رقم 04-03، المؤرخ في 23 يونيو 2004، المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة، ج.ر. العدد 41، صادرة في 27 يونيو 2004.

تأمين السياحة التنموية المتكاملة للتراث المجالى الساحلى

- 12- المرسوم رقم 06-424، المؤرخ فى 22 نوفمبر 2006، المحدد لتشكيلة مجلس التنسيق الشاطئى وسيره، ج.ر. العدد 75، صادرة فى 26 نوفمبر 2006.
- 13- المرسوم التنفيذى رقم 06-07، المؤرخ فى 9 يناير 2006، المحدد لتشكيلة المجلس الوطنى للجبل ومهامه وتنظيمه وكيفيات سيره، ج.ر. العدد 02، صادرة فى 15 يناير 2006.
- 14- القانون رقم 10-02، المؤرخ فى 29 يونيو 2010، المتضمن المصادقة على المخطط الوطنى لتهيئة الإقليم، ج.ر. العدد 61، صادرة فى 31 أكتوبر 2010، ص 9.
- 15- المرسوم التنفيذى رقم 16-308، المؤرخ فى 28 نوفمبر 2016، المتضمن تحديد مناطق التوسع والمواقع السياحية والتصريح بها وتصنيفها، ج.ر. العدد 70، صادرة فى 8 ديسمبر 2016.
- ثانيا. الكتب:**

- 1- محمد صريفى، السياحة والبيئة، ط1، دار الفكر الجامعى للنشر، مصر، 2007، ص211.
- 2- John lea, tourism and development in the third world, this edition published in the taylor & francise-library (routledge), new york 2006, p65.
- 3- عصمت عدلى، الأمن السياحى والأثرى فى ظل قوانين السياحة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 26.
- 4- مجيد حميد العزاوى، مفاهيم سياحية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 31.
- ثالثا. الرسائل والمذكرات:**

- 1- دير أمينة، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنسانى فى إفريقيا - دراسة حالة دول القرن الإفريقى، مذكرة ماجستير فى العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، السنة الجامعية 2013/2014، ص27.

رابعا. المقالات:

- 1- ويل لوكنس، التنوع الحيوى كنز دفين فى المحيطات، مجلة بيئة المدن (إدارة المناطق الساحلية)، العدد الرابع عشر - مايو، دبي 2016، ص37، 07 ديسمبر 2018، ص 37.

خامسا. الوثائق:

- 1- المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية، الكتاب (3): الأقطاب السياحية السبعة للامتياز (POT)، وزارة تهيئة الاقليم، البيئة والسياحة، الجزائر 2008.
- 2- المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية، الكتاب 5: المشاريع ذات الأولوية السياحية، وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، الجزائر 2008.